

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٨٣

الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسيغال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	الأردن.	السيدة الحديد
	أستراليا.	السيدة كنف
	تشاد.	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - آه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيدة لو فراي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد كلارك
	نيجيريا.	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة باور

جدول الأعمال

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1458293 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

قدم مشروع التقرير إلى أعضاء المجلس. وقد أعد مقدمة مشروع التقرير وفد رواندا، بوصفها رئيسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، بمشاركة الأعضاء الآخرين في المجلس. وقد أعدت الأمانة العامة متن التقرير. وأود أن أعرب عن تقديري لرواندا والأمانة العامة، على إسهامات كل منهما.

وأود الإشارة إلى أن مشروع التقرير قد أعد وفقاً لمذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507).

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا، الذي تولى وفد بلده مسؤولية صياغة مقدمة التقرير السنوي لهذا العام.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة للنظر في مشروع التقرير السنوي لمجلس الأمن، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/69/2، ويغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأشكركم أيضاً على إعطاء الكلمة لرواندا، باعتبار أن وفدها هو الذي قام بتنسيق توثيق أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تبرز العملية الهادفة إلى التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع التقرير، النتائج التي يمكن أن يحققها المجلس، عندما يكون أعضاؤه على استعداد للعمل دائماً من أجل المصلحة

المشتركة، وهذا كان توقع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما كلفت هذه الهيئة بمعالجة صون السلم والأمن الدوليين، أي أن يكون المجلس مجلساً موحداً، وبالتالي، فعالاً.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم القيم فيما يخص صياغة مشروع التقرير. وكما أكدت ذلك الأمانة العامة، من خلال مدير شعبة شؤون مجلس الأمن، يعد هذا التقرير أحد التقارير الأساسية للمجلس، التي يتم الاتفاق عليها في فترة وجيزة.

وكما جاء في مقدمة مشروع التقرير، عقد المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٣٨ جلسة رسمية، كانت من بينها ٢١٨ جلسة علنية. واعتمد المجلس ٥٥ قراراً و ٢٦ بياناً رئاسياً، في حين أنه أصدر أيضاً ١١٣ بياناً صحفياً.

وخلال الفترة نفسها، أوفد مجلس الأمن بعثتين ميدانيتين إلى أفريقيا، واحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ - إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وإثيوبيا - والأخرى إلى مالي في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في إثيوبيا، عقد مجلس الأمن واحداً من اجتماعاته التشاورية السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وعُقد الاجتماع الثاني في نيويورك في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وكما كان الحال في السنوات الماضية، فإن معظم أنشطة المجلس وجهوده تركزت على أفريقيا. سجلت القارة إحراز بعض التقدم - في سيراليون، حيث اكتملت بنجاح ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام؛ وفي الصومال، واصل الجيش الوطني، المدعوم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إحراز مكاسب هامة فيما يتعلق بالأرض ضد حركة الشباب؛ وفي غينيا - بيساو، تمت استعادة النظام الدستوري، وإن كان لا يزال هشاً؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم نشر لواء التدخل عملاً بالقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) من أجل

اتخذ المجلس القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، الذي أنشئت بموجبه لجنة الجزاءات المكلفة بالإشراف على الحظر المفروض على السفر وتجميد الأصول المفروضة على اليمن عملاً بالقرار ذاته.

وفي أوروبا، واصل المجلس متابعة الحالة في كل من البوسنة والهرسك، وقبرص، وكوسوفو، التي ظلت تتسم بالهدوء والاستقرار بصفة عامة. ومع ذلك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، انشغل المجلس بالتزاع في أوكرانيا، والذي زاد من تعصده إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في مقاطعة دونيتسك في ١٧ تموز/يوليه، مما أودى بحياة ٢٩٨ شخصاً. وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) ليدين بأشد العبارات هذا الحادث المأساوي، ويطلب تحقيقاً دولياً مستقلاً وشاملاً ويشدد على أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عنه.

وفيما يخص آسيا والأمريكتين، واصل المجلس رصد الحالة في أفغانستان وهاييتي. واتخذ أيضاً قرارات ذات صلة من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

وبالانتقال إلى المسائل المواضيعية والعامة والجامعة، واصل المجلس إجراء المناقشات المفتوحة المنتظمة وغيرها من الجلسات العامة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والأطفال المسلح، والمرأة والسلام والأمن؛ وبشأن المسائل المتصلة بالأمن، مثل عدم الانتشار وحفظ السلام؛ وفي المسائل ذات الصلة بفترة ما بعد النزاع، مثل بناء السلام، وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون؛ وأساليب العمل، بما في ذلك من خلال الجلسات الختامية.

وفي الوقت نفسه، ناقش المجلس مسائل محددة مثل منع الإبادة الجماعية بمناسبة الذكرى العشرين للإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا؛ ووسام النقيب امباي ديانج للشرف،

تحييد جميع الجماعات المسلحة. أدى نشر لواء التدخل إلى هزيمة حركة ٢٣ مارس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أنهت تمرداً من خلال عملية كمبالا وإعلان نيروبي. ومع ذلك، واصل مجلس الأمن متابعته عن كثب للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال عدد من الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، ناشطاً في الجزء الشرقي من البلد.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في أفريقيا، اضطر مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى التعامل مع نشوب الصراعات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان وليبيا، التي أدت إلى عواقب واسعة النطاق إنسانياً وفي مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، عزز المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجال حماية المدنيين باتخاذ القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤). وقرر المجلس أيضاً إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشئت من خلال القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) ونشرت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتحل محل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً، اتخذ المجلس القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة المكلفة بالإشراف على الحظر المفروض على الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول المفروضة عملاً بالقرار نفسه.

كما احتلت الحالة في الشرق الأوسط مكاناً بارزاً في جدول أعمال المجلس في أعقاب اندلاع الصراعات في غزة والعراق، فضلاً عن تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية وفي اليمن. وبشأن سوريا، اتخذ المجلس القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) فيما يتصل بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، فضلاً عن القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، المتعلقين بالحالة الإنسانية في البلد. وبشأن اليمن،

وفي الختام، اسبحوا لي أن أعرب عن رضانا عن الفرصة التي أتيحت لرواندا لتوثيق أعمال المجلس. وأتوجه بالشكر الخاص إلى فريقتي في مجلس الأمن في البعثة الرواندية، الذي عمل بجد من أجل إعداد مشروع التقرير - وبطبيعة الحال، بدعم ومساهمات لا تقدر بثمن من جميع أعضاء المجلس، الذين نعرب لهم عن تقديرنا. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام وكبار المسؤولين في إدارته على وجودهم كالمعتاد لإحاطتنا علماً، في بعض الأحيان خلال مهلة قصيرة للغاية. وأنه أيضاً بالدعم القيم المقدم من أعضاء شعبة شؤون مجلس الأمن، أساساً على النصائح التي أسدوها لنا خلال عملية الصياغة، بما في ذلك إحصاءات المجلس، فضلاً عن تقديم الخدمات للاجتماعات باقتدار، والتي تشكل أساس مشروع التقرير.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في اعتماد مشروع التقرير السنوي.

هل لي أن أعتبر أن المجلس يعتمد مشروع التقرير؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سيدرج هذا القرار في مذكرة من رئيس مجلس الأمن، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2014/750.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الذي سمي تيمناً باسم أحد حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والذي أنقذ مئات الأشخاص أثناء عمليات الإبادة الجماعية؛ والأسلحة الصغيرة؛ والحرب ودروسها المستفادة والبحث عن السلام الدائم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المساءلة عن أخطر الجرائم شاغلاً دائماً لمجلس الأمن - من خلال مختلف المناقشات والنواتج الخاصة ببلدان معينة، ومن خلال عقد اجتماعات لمناقشة أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، ومن خلال اجتماعات للنظر في التقارير المقدمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عملاً بالقرارات ذات الصلة بشأن الحالة في السودان وليبيا. وللأسف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن أعضاء المجلس من الاتفاق على مشروع قرارين بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالتين في كينيا وسوريا.

ويجدونا الأمل في أن تبقى محاضر أعمال المجلس الهامة التي يضمها مشروع التقرير هذا دليلاً لأعضاء المجلس، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموماً، والأمانة العامة ولجميع الجهات الفاعلة التي تخدم المجتمع الدولي في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، يحدوني الأمل في أن يبحث المجلس في المستقبل الكيفية التي يمكن بها تحسين تقاريره السنوية عن طريق تقييم فعاليته في الفترة المشمولة بالتقرير بتقديم توصيات محددة بشأن كيفية التصرف بطريقة أفضل وأسرع مع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.